كلمة دولة قطر

في

الدورة السابعة والخمسين

للجنة السكان والتنمية بالأمم المتحدة

بشأن

تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خلال عقد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

29 أبريل – 3 مايو 2024- نيويورك

سلطان بن علي الكواري

نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان - دولة قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيدات والسادة الحضور،

يطيب لي في بداية كلمتي أن أتقدم بالتهنئة للسيد رئيس لجنة السكان والتنمية وأعضاء اللجنة على انتخابهم للدورة الجديدة، متمنياً لهم التوفيق والسداد في مهامهم الجديدة. ويسعدني بهذه المناسبة أن أعرب لكم عن كامل استعداد دولة قطر للتعاون مع لجنتكم الموقرة، مؤكداً مساندتنا لمساعيكم ومجهوداتكم في سبيل تطوير العمل السكاني والتنموي عبر العالم وجعله من أولويات المجموعة الدولية. واسمحوا لي في هذا المقام أن أتقدم لكم بالشكر لإتاحة الفرصة لاستعراض ما قامت به دولة قطر من انجازات حيال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تُعتبر بمثابة خارطة طريق للتنمية الدولية التي تستهدف محاربة الفقر والجوع وانعدام المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية وخفض آثار التغير المناخي.

السيدات والسادة

تولي دولة قطر أهمية خاصة للعنصر البشري في مشروعها المتواصل لبناء مجتمع متطور ومتماسك؛ فالواقع السكاني الخاص للدولة يؤثر تأثيراً مباشراً على مشروعنا المجتمعي والحضاري، مما يجعل العامل السكاني في طليعة اهتمامات السياسات والاستراتيجيات التي تتبناها مؤسساتنا المختلفة. فها هي الرؤية الوطنية لدولة قطر2030 التي أُقرت عام 2008 تضع التنمية البشرية الهادفة إلى تطوير وتنمية سكان دولة قطر إحدى ركائزها الأربع، لكي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر ، كما أن دستور البلاد يُركز على الإنسان باعتباره غاية التنمية ووسيلتها. إلى جانب ذلك، فقد اكتمل الاهتمام المؤسسي بالقضايا السكانية بإنجاز استراتيجية التنمية الوطنية والسياسة السكانية بنُسخها المُتعاقبة، والتي تجعل من معالجة القضايا السكانية الضمانة الأساسية لتحقيق تنمية المجتمع واستدامتها.

السيد الرئيس السيدات والسادة ،

يكتسب اجتماعنا هذا أهمية خاصة لكونه يركز على تقييم ما تم تحقيقه منذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام 1994 وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعا م 2030 خلال عقد من الزمان من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق أصدرت دولة قطر ممثلة في جهاز التخطيط والاحصاء التقرير السنوي الموسوم "مؤشرات أهداف التنمية المُستدامة لدولة قطر – 2023 حيث يتضح من خلاله بأن دولة قطر استطاعت أن تحقق أغلب أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، لا سيما المرتبطة بالقضاء على الفقر والجوع وتأمين الصحة والتعليم الجيدين ، وتوفير المياه والطاقة النظيفة ، وفرص العمل اللائق والحد من أوجه عدم المساواة والسلام، وبناء المدن والمجتمعات المستدامة الخالية من التهميش والجريمة. كما أوضح التقرير بأن الدولة تبذل جهوداً مُقدرة للحد من آثار التغير المناخي والتقليل من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين فضلاً عن جهودها في حماية النُظم الايكولوجية وتنشيط الشراكة العالمية في التنمية وتعزيز وسائل تنفيذها.

وأنوه في هذا السياق إلى أن دولة قطر قد نفذت معظم التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمرات واللقاءات التي عقدت بعده بشأن تنفيذ توصياته، ولاسيما "المؤتمر العربي للسكان والتنمية: الواقع والآفاق" الذي انعقد في قطر عام 2009، والذي صدر عنه ما يعرف بـ "إعلان الدوحة"، وكذلك المؤتمر الإقليمي حول السكان والتنمية في المنطقة بشأن "التحديات والآفاق بعد 10 سنوات من إعلان القاهر 2013، والذي انعقد في بيروت خلال الفترة (13- 14سبتمبر 2023).

السيد الرئيس:

اسمحوا لي في هذا المجال أن أستعرض، جزءاً يسيراً مما أنجزته دولة قطر في بعض المسائل المتعلقة بقضايا السكان والتنمية ذات العلاقة ببرنامج عمل المؤتمر الدولي المذكور ولا سيما تلك التي وافقت عليها دولة قطر والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة 2030، والتي ساهمت في جعل دولة قطر ترتقي إلى مصاف الدول المتقدمة عالمياً في هذا المجال، وفقاً لدليل التنمية البشرية 2023-2024 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

ولصعوبة حصر تلك الإنجازات في هذه العجالة، سنكتفى باستعراض أمثلة عليها في المجالات التالية:

- **حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين:** سنّت الدولة منظومة من التشريعات والوثائق (الدستور الدائم للدولة، رؤية قطر الوطنية 2030، استراتيجية التنمية الوطنية، السياسة السكانية لدولة قطر، قانون العمل... وغيرها) لحماية حقوق الإنسان، إذ ينُص الدستور القطري على المساواة وعدم التمييز بين الناس "بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين". وقد عملت دولة قطر على توفير فرص العمل لمواطنيها من الذكور والإناث. حيث ارتفعت حصة المرأة القطرية في قوة العمل إلى 42.9% عام 2022 مقابل 57.1% للرجال.
- **الصحة العامة والصحة الإنجابية:** شهد القطاع الطبي تقدماً كبيراً في فترة زمنية قصيرة، مما أدى إلى انخفاض كبير في عدد الوفيات الناجمة عن الأمراض الفتاكة نتج عنها ارتفاع ملحوظ في مُعدل العمر المتوقع عند الولادة، حيث ارتفع من 75.7 سنة عام 2008 إلى 78.6 عام 2011، ثم إلى 81.7 عام 2022. ونتج عنها كذلك تقليص معدلات وفيات الأطفال والأمهات، حيث لم تحدث أية حالة وفاة أمومة خلال السنوات الست الماضية، ويعود الفضل في ذلك إلى التحسُن الملحوظ في مستوى الرعاية الصحية النوعية التي تتلقاها النساء في قطر أثناء فترة الحمل وبعدها، حيث بلغت نسبة النساء اللواتي حصلن على خدمات الرعاية الصحية الأولية حد الشمول (100%) منذ العام 2003 وحتى يومنا هذا. كما أن جميع النساء الحوامل وبنسبة (100%) يشرف على ولادتهن اختصاصيون صحة مدربون، الأمر الذي يشير إلى تطور نوعي في قضايا الصحة الإنجابية.
- **التعليم والتدريب:** عملت الدولة على بناء منظومة تعليمية حديثة ومتطورة، الأمر الذي أدى إلى تحسُن ملحوظ في مؤشرات التعليم المختلفة، ولا سيما مُعدلي الالتحاق الإجمالي والصافي للقطريين في المرحلة الابتدائية للعام الدراسي (2020 – 2021)، حيث بلغ الاجمالي 100.5% والصافي 92.2%. كما تجاوزت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب القطري (15-24 سنة) 99% لكل من الجنسين منذ عام 2007،

وهي اليوم تقارب 100%. وبلغت نسبة الشباب (15 – 24 سنة) خارج دائرة التعليم والتدريب فقط (1.1%) ومعدل البطالة وسط ذات الفئة فقط (0.7%).

- كما تتوفر المياه النظيفة والنظافة الصحية من مياه شرب وصرف صحي وغيرها لمعظم سكان البلاد وهذا ينطبق على نسبة المستفيدين من الكهرباء والوقد ووسائل النقل العام .... الخ.

في إطار ما تحظى به خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من مَكانة محورية في جهودنا الإنمائية، تواصلُ دولة قطر اتخاذ تدابير طموحة على الصعيد الوطني لتلبية متطلَّبات تنفيذ هذه الخطة، وحقَّقت بلادي العديد من الإنجازات والتقدُّم في مسيرتها لتحقيق تطلعاتها التنموية. وتكتسي هذه الجهود أهمية خاصة بالنظر إلى التحديات التي تواجه عالمنا المعاصر والتي باتت تؤثر سلباً على استدامة التنمية في مختلف بلدان العالم، بما في ذلك الأوبئة والتغيرات المناخية وغيرها.

السيد الرئيس السيدات والسادة:

في الوقت الذي تسعى فيه الدول الأعضاء من خلال هذه اللجنة إلى تمتع شعوب العالم بما تستحقه من التنمية المستدامة، فإن الشعب الفلسطيني يواجه الحرب الظالمة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، والتي ألقت بظلالها القاتمة على كل مناحي حياة السكان، وذلك لآثارها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المدمرة على الفرد والأسرة، الأمر الذي يتطلب التعاون بين مختلف مكونات المجتمع الدولي لوضع حد لهذا الوضع الإنساني الكارثي، ونرى أن ذلك يعتبر جزءاً من المساعي لتنفيذ توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 لصالح جميع الشعوب بدون استثناء.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتمنى التوفيق والنجاح لأعمال دورتنا هذه، راجياً من الله سبحانه وتعالى أن يسدد خطانا لما فيه خير ومصلحة شعوبنا،

والسلام عيكم ورحمة الله وبركاته ....